تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع وشبهه (دراسة نحوية دلالية تطبيقية)

Masculine and femininity of the verb with the Plural and semi- plural of nouns (syntactic semantic study)

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور /محمد الطيب عمر مصطفى

A.Prof.Dr.Mohammed Eltayeb Omer Mustafa

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الأنسانية / جامعة طيبة . المملكة العربية السعودية

Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Taibah University, Kingdom of Saudi Arabia

mmustafaeed@gmail.com

المستخلص

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع وشبهه (دراسة نحوية دلالية تطبيقية). عرّفت بموضوع الدراسة وخطته وأهميته وسبب اختياره ومنهجه. أما أهمية الموضوع فتنبع من الموازنة بين قول الفراء وقول ابن يعيش. وأما سبب اختياره فيعود لمعرفة دلالات الفعل المسند لجمع أو شبهه مما يساعد على التذوق اللغوي للنصوص عامة. وقد كان المنهج الوصفي التحليلي هو المتبع لكي تصل الدراسة إلى نتائجها. في الجانب النظري جاء تعريف مصطلحات الدراسة، وذكر بعض أحكام الجمع وشبهه من حيث التذكير والتأنيث ومن حيث دلالتها. وكذلك قدمت الدراسة نماذج من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنماذج الشعرية. ثم الخاتمة التي احتوت على أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الكلمات المفتاحية: جموع القلة والكثرة ، اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، علامات التأنيث ، الاستدلال

Abstract

This study came under the title: Masculine and Feminizing the Verb with the Plural and its similarities (an applied semantic grammatical study). As for the importance of the topic, it stems from the balance between the saying of Al-Farra and the saying of Ibn Yaish. As for the reason for choosing it, it goes back to knowing the semantics of the predicate verb for a plural or its likeness, which helps in the linguistic taste of texts in general. The descriptive analytical method was followed in order for the study to reach its results. The study also presented examples from the Holly Qur'an, the Prophet's Hadith and poetic models. Then the conclusion, which contained the most important findings of the study.

Key words: plurals of few and many, plural noun and plural gender noun ، signs of femininity, inference

مقدمة

اللغة العربية غنية بأساليبها المتعددة ومن هذه الأساليب أسلوب التذكير والتأنيث الذي وجد عناية كبيرة عند اللغويين والنحويين. أما اللغويون فألفوا فيه العديد من المصنفات والمؤلفات مثل أبي بكر الأنباري والفراء وغيرهما من العلماء. ولأبي بكر الأنباري هذا قول مهم يبين مكانة هذا الأسلوب إذ قال: " [اعلم أن من] تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر و [المؤنث لأن]: من ذكَّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً" (الأنباري،1981م:51).

وأما النحويون فقد أولوه عناية كبيرة عند حديثهم عن الإسناد خصوصا في باب الفاعل بذكرهم مواضع التذكير والتأنيث وجوبا تارة، وجوازهما تارة أخرى. ولما كانت هذه الدراسة تُعنى بتذكير الأفعال وتأنيثها حال إسنادها إلى الجمع وشبهه جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع:(دراسة نحوية دلالية تطبيقية).

وتأتي أهمية هذا الموضوع في الموازنة بين قول الفراء: " إذا قلّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فِيهِ أحسن من التاء قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ فِي المؤنث القليل (وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)، وقال فِي المذكر (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ) فجاء بالتذكير. وَذَلِكَ أن أول فعل المؤنث إذا قلّ يكون بالياء، فيقال: النسوة يقمن " (الفراء، دون ت: 124)، وبين قول ابن يعيش: "والكوفيون يزعمون أنّ التذكير للكثرة، والتأنيث للقلّة" (ابن يعيش،2001 :376). ولا شك أن الوقوف عند هذه المسألة النحوية والوصول إلى نتائجها يقدم خدمة للعربية عامة والنحو خاصة.

ولعل من أسباب اختيار هذا الموضوع معرفة دلالات التراكيب العربية المختلفة التي يكون فاعلها جمعا أو شبهه وفعلها إما مذكّرا تارة وإما مؤنثا تارة أخرى مثل: قام الرجال وقامت الرجال وفازت الطالبات وفاز الطالبات ويفوز الطالبات وتفوز الطالبات،و الطالبات فازت والطالبات فزن والطالبات يفزن،والطالبات ناجحة والطالبات ناجحات،وغيرها من التراكيب.فكثير من كتب النحو يشير إلى جواز التذكير والتأنيث تارة للفصل بين الفعل و فاعله بفاصل وتارة أخرى تذكر أن التأنيث غير حقيقي لذلك يقدر النحويون محذوفا وهو (جمع) أو(جماعة)، دون الإشارة إلى دلالة ذلك وهذا ما جعل هذه الدراسة تهدف إلى التوصل لدلالات هذه التراكيب ولا شك أن الوقوف عند هذه التراكيب وربطه بعلم الدلالة يساعد في التذوق اللغوي لهذه التراكيب حيث وردت سواء في القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم الشعر العربي.

أهمية الدراسة

ولما كان البحث العلمي حل مسألة أو التحقق من أمر ما أو تقريب بعيد أو جمع متفرق، أو بسط موجز أو اختصار مجمل وجدت نفسي ترغب في حل هذه المسالة فعقدت العزم على دراسة هذا الموضوع لتقديم بعض الحلول وإيجاد الإجابة عن بعض التساؤلات مثل:

- هل تذكير الفعل مع الجمع وشبهه يدل على القلة وبذلك يرجح قول الفراء أم لا؟
- هل تذكير الفعل مع الجمع وشبهه يدل على الكثرة وتأنيثه معهما يدل على القلة وبذلك يرجح قول ابن يعيش؟
- هل يتساويان؟
- هل القول بأن تذكير الفعل مع فاعله المجموع انفرد به الفراء وحده أم هناك من الكوفيين من يقول به؟ وإذا كان هناك من يقول به فلماذا اشتهرت نسبة هذا القول للفراء؟
- هل القلة حقيقية كما هي بين ثلاثة إلى عشرة لا تتجاوزها كما هو مذهب النحويين أم هناك قلة مجازية؟
- هل من علاقة بين الكثرة والقلة وتأويل النحويين (جماعة) إذا كان الفعل مؤنثا، و(جمعا) إذا كان الفعل مذكرا

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة. في المقدمة بينت سبب اختيار الموضوع وأهميته والخطة المتبعة والمنهج. أما المبحث الأول فهو دراسة نظرية فيها: تعريف مصطلحات الدراسة لغة واصطلاحا ثم ذكر علامات التأنيث وكذلك آراء العلماء في الجمع المسند إلى الفعل.

أما المبحث الثاني فهو تطبيق على نماذج مختارة من القرآن الكريم، والمبحث الثالث تطبيق على نماذج مختارة من الحديث النبوي الشريف والمبحث الرابع تطبيق على نماذج مختارة من الشعر. وقدمت القرآن لأنه أفصح الكلام ولأنه وجد عناية كبيرة من المفسرين الذين بأقوالهم يرفدون هذه الدراسة لتصل على نتائجها المرجوة. وقدمت الحديث النبوي على الشعر؛ لأنه الأصل الثاني في الاستشهاد اللغوي وأخرت الشعر؛ لأن له الدرجة الثالثة من الاستشهاد.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج المرجوة، وعند ذكر النماذج المختارة أذكر النموذج ثم أبين ما فيه من جمع أو شبهه وكذلك أذكر الفعل المسند إليه سواء أكان مؤنثا أم مذكرا ثم مناقشته مع ذكر الأدلة والأقوال التي تساعد على تبيينه.

الدراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات التي تناولت التذكير والتأنيث منها: تحّول البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم وهي دراسة قدمتها الطالبة: أرياف غازي لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير من جامعة الشرق الأوسط في كانون ألأول 2012م، وقد وصلت الطالبة لنتائج أهمها: القرآن الكريم كل كلمة فيه تقصد بلفظها ووضعها في مكانها سواء في التذكير أو التأنيث أو التقديم أو التأخير أو التعريف أو التنكير... وكذلك منها أن أقوال العلماء ومحاولاتهم تفسير هذه الآيات التي وردت فيها أمثلة التذكير والتأنيث مع الفاعل المشترك دليل على إيمانهم القاطع العملي أن القرآن الكريم لا ترادف فيه.

ومن الدراسات كذلك: التذكير والتأنيث في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية) لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية قدمها الطالب محمد عبد الناصر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد مصباح أحمد نصر. ومن أهم نتائجها: يعود الضمير على جمع التكسير مفردا مؤنثا باعتبار معنى الجماعة وجمعا مذكرا باعتبار معنى الجمع.

وكلتا الدراستين خلت من دلالة تذكير الفعل أو تأنيثه على القلة والكثرة وهذا ما انفردت به هذه الدراسة؛ حيث لم ينم إلى علمي أن باحثا ما وازن بين قول الفراء وابن يعيش مما يجعلها دراسة متميزة بوضعها لبنة تبنى عليها الدراسات المماثلة اللاحقة.

والفضل في هذه الدراسة يعود للدكتور فاضل السامرائي الذي أوقفني على قول الفراء مما شجعني لمعرفة إذا كان هناك رأي آخر في هذه المسألة إلى أن وقفت على قول ابن يعيش فقررت عندها عقد الموازنة بين القولين.

المبحث الأول: الدراسة النظرية:

مصطلحات الدراسة

تعريف الفعل لغة:

هو العمل؛ قال ابن فارس:"(فَعَلَ) الْفَاءُ الْعَيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنْ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ. مِنْ ذَلِكَ: فَعَلْتُ كَذَا أَفْعَلُهُ فَعْلًا"(ابن فارس،1979 :511).

تعريف الفعل اصطلاحا: قال الشهاب الأندلسي:" حدُّ الفعل كلُّ كلمةٍ دلتْ على معنى في نفسِها. وتعرضتْ بنيتُها للزمان " (الأندلسي،2001: 440).

علامات تأنيث الفعل: وضعت علامات للمؤنث لأنه فرع ولم توضع للمذكر لأنه أصل، ويبيّن ذلك قول ابن يعيش. (ولمّا كان المذكّر أصلًا، والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكّرُ إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصلَ، ولمّا كان التأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليلُ على أنّ المذكّر أصلٌ أمران: أحدُهما مَجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ. الثاني أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة. ولو كان

أصلًا، لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلاً، لم تفتقر إلى علامة. والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا، افتقرت إلى العلامة، ولذلك إذا انضمّ إلى التأنيث العَلَميّةُ، لم ينصرف، نحو: "زَيْنَبَ"، و"طَلْحَةَ"، وإذا انضمّ إلى النكرة، انصرف، نحو: "جَفْنَةٍ"، و"قَصْعَةٍ". فإذا قد صار المذكّرُ عبارةٌ عن ما خلا من علامات التأنيث، والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة" (ابن يعيش،2001: 352). وهذه العلامات ذكرها الأنباري قائلا: " وأما اللاتي في الأفعال فالتاء؛ كقولك: قامت وقعدت، وتقوم وتقعد. والياءُ؛ كقولك: تضربين زيداً، واضربي زيدا" (الأنباري، 1981م: 177).

وذكرها ابن معطٍ في ألفيته قائلا (ابن معط، 2010م :63):

"..... وتاء قامت ونون قمن ويقمن بانت".

تعريف التذكير والتأنيث لغة:

التذكير والتأنيث مصدران على وزن التفعيل، لأن فعليهما على وزن (فعّل) الأوّل: (ذكّر) والثاني: (أنّث) وما كان على وزن (فعّل) فمصدره على وزن تفعيل؛ قال ابن يعيش: " التذكير والتأنيث معنيان من المعاني" (ابن يعيش، 1993م: 352).

تعريف المذكر والمؤنث اصطلاحا: عرفهما الزمخشري في قوله: " المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث: التاء والألف والياء، في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذى، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن." (الزمخشري، 1993م: 247). ومن أقسام المؤنث: المؤنث الحقيقي وهو ما عرفه ابن السراج بقوله: " والحقيقي: المؤنثُ الذي له ذكر" (ابن السراج، دون ت: 415). وما عداه فمجازي.

تعريف الجمع لغة: قال أبو البقاء الكفوي: " الْجمع: فِي اللُّغَة ضم الشَّيْء إِلَى الشَّيْء، وَذَلِكَ حَاصِل فِي الِاثْنَيْنِ بِلَا نزاع،..." (أبو البقاء الكفوي، دون ت: 332).

تعريف الجمع وشبهه اصطلاحا:

أ. جمع السلامة: ويشمل جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

1. تعريف جمع المذكر السالم: عرفه شهاب الدين الأندلسي قائلا:"حدُّ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ: ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم فيه بناءُ واحدِه، وجمعُ المذكرِ السالم إنْ كانَ اسماً فيشترطُ فيه أنْ يكونَ عَلَماً لمذكّرٍ عاقلٍ خَالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيب. وإن كانَ صفةً فيشترطُ فيها أنْ تكونَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ، وليسَ من بابِ أفعل فعلاء ولا فَعْلاَن فَعْلَى، ولا ممّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنث" (الأندلسي، 2001م: 457).

2. تعريف جمع المؤنث السالم: حدّه الشهاب الأندلسي بقوله:" حدُّ جمعِ المؤنّثِ السالم: ما جُمعَ بألفِ وتاءِ مزيدتين" (الأندلسي، 2001م: 457).

دلالة جمعي السلامة: هما عند الزمخشري من جموع القلة ويتضح ذلك في حديثه عن جموع القلة؛ إذ قال:" ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء" (الزمخشري، 1993م: 235)، وقال الكفوي كذلك (الكفوي، دون ت: 333):" وجموع السَّلامَة للقلة بِاتِّفَاق النُّحَاة،...، وَقد نظم بعض الأدباء:

(جمع السَّلامَة منكورا يُرَاد بِهِ... من الثَّلَاث إِلَى عشر فَلَا تزد)

(وأفعل ثمَّ أَفعَال وأفعلة... وفعلة مثله فِي ذَلِك الْعدَد)

(كأنفس وكأثواب وأرغفة... وغلمة فاحفظنها حفظ مُجْتَهد)".

فإذا كانا معرفين لم يدلا على القلة وقال أبو البقاء الكفوي كذلك:" وَالتَّحْقِيق أَن الْجمع الصَّحِيح إِنَّمَا هُوَ للقلة إِذا لم يعرف بِاللَّامِ"(الكفوي، دون ت: 335). وممن قال بدلالة جمع السلامة على القلة كذلك ابن يعيش: " وتجمع "الكلمة" على "كلمات" وهو بناءُ قلَّةٍ لأنّه جمع على منهاج التثنية، والكثيرُ "كَلِمٌ"؛ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا، وليس بتكسير"(ابن يعيش، 2001م:71).

تعريف جمعي القلة والكثرة اصطلاحا: قال الزمخشري: " فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلته أفعل أفعال أفعلة فعلة، كأفلس وأثواب وأجربة وغلمة. ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء. وما عدا ذلك جموع كثرة" (الزمخشري، 1993م: 235). وقال ابن يعيش:" وما فوق العشرة فكثيرٌ" (ابن يعيش، 2001م: 224).

ودلالتهما على القلة والكثرة بيّنة؛ إذ القلة محصورة بين الثلاثة والعشرة، والكثرة ما فوق العشرة وهذا لا حصر له.

تعريف اسم الجمع واسم الجنس الجمعي: قال الشهاب البيضاوي: "إنّ اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثنين، ولم يكن على أوزان الجموع سواء كان له مفرد أو لا، ويشترط فيه أيضا أن لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة ولا بالياء كزنج وزنجيّ، فإنه اسم جنس جمعيّ" (الخفاجي، دون ت: 301) فرهط وأهل ونسوة وقوم اسم جمع لأنه ليس لها مفرد من لفظها، وأما عرب وروم وترك وشجر وتمر فهذه من طائفة من اسم الجنس الجمعي؛ للتفريق بينها وبين مفردها إما بالتاء وإما بالياء؛ قال الكفوي:" كل اسْم جنس جمعي فَإِن واحده بِالتَّاءِ وَجمعه بِدُونِهَا كـ (سدر) و (سِدْرَة)، و (نبق) و (نبقة)" (الكفوي، دون ت: 332).

دلالات الجموع على القلة والكثرة: قال أبو البقاء الكفوي:" والقلة وَالْكَثْرَة إِنَّمَا يعتبران فِي نكرات الجموع " (الكفوي، دون ت: 334ـ 345). من هذا القول يفهم أن أيّ جمع من الجموع إذا نُكّر فإنه يدل على ما وضع له فإن كان نكرة وضع للقلة دل على القلة، وإن كان نكرة ووضع للكثرة كان دالا على الكثرة. أما إذا عرّف الجمع بالألف

واللام فإن التعريف يصرفه عن معناه الذي وضع له ويجعله صالحا للكثرة وللقلة لأن الألف واللام تحول دلالته إلى الجنس وهذا يقع على الكثير والقليل.فلذلك كثيرا ما يقع الخلاف في دلالة الجمع فيهما إذا كان معرفا باللام. وإذا الأمر كذلك فإنه للدلالة على الكثرة أو القلة لابد من قرينة؛ لتدل إما على الكثرة وإما على القلة.

آراء النحويين في الفعل مع فاعله المجموع: هناك بين النحويين في تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمعا، وقد بيّن ذلك الأشموني في قوله:" حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون، والتأنيث في نحو قامت الهندات. وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي" (الأشموني، 1998م: 401،). وكذلك قال أبو حيان الأندلسي: " وأجاز الكوفيون: قامت الزيدون، أجروا جمع المذكر السالم بالواو والنون مجرى جمع التكسير منه، فكما تجوز التاء في جمع التكسير كذلك تجوز في هذا الجمع" (ج6، الأندلسي، دون ت:200). وقال المرادي: " واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر" (المرادي، دون ت:592). وقال ابن جني:" وَلَك فِي كل جمَاعَة تذكير فعلهَا وتأنيثه تَقول قامَ الرجالُ وقامتْ الرجالُ وقامَ النساءُ وقامتْ النِّسَاء فَمن ذكر أَرَادَ الجمعَ وَمن أنث أَرَادَ الجماعةَ" (ابن جني، دون ت: 32)، فالتذكير يؤول بجمع والتأنيث يؤول بجماعة، وهنا يتبادر إلى الذهن هل من علاقة بين الكثرة والقلة وبين تأويل النحويين جمع تارة وجماعة تارة أخرى؟

وقال أبو بكر الأنباري:" اعلم أن كل جمع بينه وبين واحده الهاء فعامته يذكر ويؤنث؛ كقولهم: النخل، والبقر، والشعير، والتمر. يقال: هذا نخل، وهذه نخل، وهذا بقر، وهذه بقر، وهذا تمر، وهذه تمر، وهذا شعير، وهذه شعير" (الأنباري، 1981م: 124).

المبحث الثاني: نماذج من القرآن الكريم:

من نماذجه قوله تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي} (سورة الكهف/ 109). الجمع في هذه الآية (كلمات) وهي جمع سالم منكّر أسند إليه الفعل (تنفد) وفيه قراءتان: بالتاء: (تنفد)، وبالياء: (ينفد)

أما (تنفد) بالتاء فقال الزجاج: " وقوله عزَّ وجلَّ: (مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ). معناه ما انقطعت" (الزجاج، 1988م: 200).

وقال القشيري: " أي لا تعدّ معاني كلمات الله لأنه لا نهاية لها فإنّ متعلقات الصفة القديمة لا نهاية لها كمعلومات الحقّ –سبحانه–ومقدوراته وسائر متعلقات صفاته" (القشيري، دون ت ص:416). وقال ابن عطية:" فالمعنى لو كان البحر مِداداً تكتب به معلومات الله عز وجل، لنفد قبل أن يستوفيها، وكذلك إلى ما شئت من العدد" (ابن عطية ،1422هـ :547). وقال البيضاوي: " لَنَفِدَ الْبَحْرُ لنفد جنس البحر بأمره لأن كل جسم متناه.

قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي فإنها غير متناهية لا تنفد كعلمه" (البيضاوي، 1428م: 295،). وقال ابن عاشور:" وَهَذَا الْكَلَامُ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ تَنَاهِي مَعْلُومَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي مِنْهَا تِلْكَ الْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ الَّتِي سَأَلُوا عَنْهَا النبيء صلّى الله عَلَيْهِ وَآله وسلّم فَلَا يَقْتَضِي قَوْلُهُ: قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي أَنَّ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى نَفَادًا كَمَا عَلِمْتَهُ" (ابن عاشور،1984م: 54).

هذه الأقوال في قراءة (تنفد) بالتاء دلالتها على الكثرة بيّنة وواضحة مما يرد ما ذهب إليه ابن يعيش في قوله عن الكوفيين إن تأنيث الفعل يدل على الكثرة؛ لأن كلماته سبحانه وتعالى لا تحصى ولا تعد.

وأما قراءة (ينفد) بالياء فقال الزمخشري عنها: " وقرئ: ينفد بالياء. وقيل: قال حييّ بن أخطب: في كتابكم وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ثم تقرءون وَما أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا فنزلت، يعنى: أن ذلك خير كثير، ولكنه قطرة من بحر كلمات الله" (الزمخشري، 1407هـ: 750). هذا القول يدل على أن التذكير يدل على القلة لأن بني إسرائيل الذين آتاهم الله الحكمة في التوراة فهو قليل بالنسبة إلى كلمات الله. فهذه الآية نزلت في اليهود مشيرة إلى ما أوتوه من خير كثير في التوراة إلا أنه في مقابل كلماته سبحانه وتعالى التي لا تحصى يعد قليلا. ويلاحظ أن القلة ناسبت التذكير مما يؤيد مذهب الفراء.

ومن النماذج القرآنية كذلك قوله تعالى: {لاَّ يَحِلُّ لَكَ النِّسَآءُ مِن بَعْدُ وَلاَ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً} (سورة الأحزاب/ 52).

الجمع في هذه الآية هو: (النساء) وهو جمع فيه خلاف بين العلماء؛ فمن الذين يرون أنه جمع كثرة السمين الحلبي: "والنساء جمع كثرة أيضاً ولا واحدَ له من لفظه" (السمين الحلبي، دون ت: 475)، وكذلك الثعالبي: "وجمعُ التكثير نساءٌ " (الثعالبي، 1418م: 322)، وقال ابن عادل الحنبلي: "والنساءُ: جمعٌ كثرةٍ أيضاً" (ابن عادل الحنبلي 1998م: 78).

وأما عند ابن عطية فهو اسم جمع؛ إذ قال: " .... في تكسير نساء الذي هو اسم جمع لا واحد له من لفظه" (ابن عطية، 1422هـ: 252)، وكذلك الصبان؛ لقوله:" والمراد بالجمع ما دل على جماعة، فدخل اسم الجمع كالنساء" (الصبان، 1997م: 76).

وسواء أكان جمع كثرة أم اسم جمع فقد أسند إليه فعله (يحل) الذي قرئ بوجهين: بالياء (يحل) تارة، وبالتاء (تحل) تارة أخرى.

وعن قراءة (يحل) بالياء قال الفراء:" وقد اجتمعت القراء على (لا يَحِلُّ) بالياء. وَذَلِكَ أن المعنى: لا يَحلّ لك شيء من النساء، فلذلك اختيرَ تذكير الفعل. ولو كَانَ المعنى للنساء جَميعًا لكان التأنيث أجود فِي العربية. والتاء جائزة لظهور النساء بغير من" (الفراء، دون ت: 346).

قول الفراء يشير إلى القلة لأن الآية اقتصرت على أزواج النبي اللاتي في عصمته وهن تسع نساء، وهذا في حدود القلة فناسبه تذكير الفعل، ولا غرابة في ذلك؛ إذ الفراء هو صاحب القول بأن تذكير الفعل يدل على القلة فهو على مذهبه. ولا تفوت الإشارة إلى قوله: ولو كان المعنى للنساء جميعا لكان التأنيث، مما يشير إلى أن تذكير الفعل يدل على القلة والاقتصار على نسائه التسع ويؤيد هذا قول الأنباري:" وقرأ قوم: (لا تحل لك النساء) بالتاء والاختيار التذكير؛ لأن الهاء والنون في قوله (بهن) للقلة، وتذكير الفعل يدل على القلة، وإلى هذا كان يذهب الكسائي، والدليل على صحة هذا القول قول النابغة:

أخذ العذارى عقدها فنظمنه... من لؤلؤ متتابعٍ متسرد

والهاء والنون للجمع القليل من المؤنث، والهاء والألف للجمع الكثير" (الأنباري، 1981م:283) ويفهم من هذا القول أن الكسائي كذلك يرى أن تذكير الفعل يدل على القلة، ولعل هذا مذهب الكوفيين. وكذلك قال ابن أبي حاتم: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ، عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ قَالَ: ذَلِكَ لَوْ طَلَّقَهُنَّ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَبَدَّلَ " (ابن أبي حاتم، 1419هـ: 3147). فهذا يشير إلى الاقتصار على من في عصمته من نسائه؛ وقال القشيري: " لما اخترتهنّ أثبت الله لهن حرمة، فقال: «لا يَحِلُّ لَكَ النِّساءُ مِنْ بَعْدُ» فكما اخترنك فلا تختر عليهن امرأة أخرى تطبيبا لقلوبهن، ونوعا للمعادلة بينه وبينهن" (القشيري، دون ت: 168). وقال الواحدي: " {لا يحلُّ لك النساء من بعد} أَيْ: من بعد هؤلاء التِّسع {وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أعجبك حسنهنَّ} ليس لك أن تطلّق واحدةً من هؤلاء ولا تتزوَّج بدلها أخرى أعجبتك بجمالها {إلاَّ ما ملكت يمينك} من الإماء فإنهنَّ حلالٌ لك" (الواحدي، 1415هـ: 781). وقال الزمخشري:" فلا يحل له أن يتجاوز النصاب وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ ولا أن تستبدل بهؤلاء التسع أزواجا أخر بكلهنّ أو بعضهن، أراد الله لهنّ كرامة وجزاء على ما اخترن ورضين. فقصر النبىّ صلى الله عليه وسلم عليهنّ، وهي التسع" (الزمخشري، 1407هـ: 553). وقال أبو حيان: " لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ النِّسَاءِ اللَّاتِي نُصَّ عَلَيْهِنَّ أَنَّهُنَّ يَحْلِلْنَ لَكَ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: لَا أَعْرَابِيَّةً، وَلَا عَرَبِيَّةً، وَلَا كِتَابِيَّةً، وَلَا أَمَةً بِنِكَاحٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ: مِنْ بَعْدُ، لِأَنَّ التِّسْعَ نصاب رسول الله مِنَ الْأَزْوَاجِ، كَمَا أَنَّ الْأَرْبَعَ نِصَابُ أُمَّتِهِ مِنْهُنَّ. قَالَ: لَمَّا خُيِّرْنَ فَاخْتَرْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، جَازَاهُنَّ اللَّهُ أَنْ حَظَرَ عَلَيْهِ النِّسَاءَ غَيْرَهُنَّ وَتَبْدِيلَهُنَّ، وَنَسَخَ بِذَلِكَ مَا أَبَاحَهُ لَهُ قَبْلُ مِنَ التَّوْسِعَةِ فِي جَمِيعِ النِّسَاءِ"(أبو حيان، 1420هـ: 496).

هذه الأقوال دلالتها واضحة على أن تذكير الفعل دلالته القلة مما يؤكد رأي الفراء فيما ذهب إليه من أن التذكير يفيد التقليل.

وأما قراءة التاء فقال يحيى بن سلام عنها: " قَصَرَهُ اللَّهُ عَلَى أَزْوَاجِهِ اللَّاتِي مَاتَ عَنْهُنَّ، فَأَخْبَرْتُ بِهِ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ فَقَالَ: لَوْ شَاءَ لَتَزَوَّجَ عَلَيْهِنَّ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَرِيرًا يَخْطُبَ عَلَيْهِ

جَمِيلَةَ بِنْتَ فُلانٍ بَعْدَ التِّسْعِ" (ابن سلام، 2004م : 729) فقوله: لو شاء لتزوج عليهن فيه إباحة الزيادة عليهن، بل أمر من يخطب له جميلة وهذا فيه دلالة على الإباحة له في الزيادة ويؤيد هذا قول عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ، فيما نقله ابن أبي حاتم: " وَقَدْ كَانَ يَنْكِحُ بَعْدَ مَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَا شَاءَ، قَالَ: وَنَزَلَتْ وَتَحْتُهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَ بَعْدُ أَمَّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ، عَنْهَا بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، وَجُوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ" (ابن ابي حاتم،1419هـ: 3147) وكذلك قال ابن أبي حاتم: " عَنْ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ، عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي رَضِيَ اللَّهُ، عَنْهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِتْنَ أَمَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ! قُلْتُ: قَوْلُهُ: لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ فَقَالَ: إِنَّمَا أَحَلَّ لَهُ ضَرْبًا مِنَ النِّسَاءِ وَوَصَفَ لَهُ صِفَةً فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ إِلَى قَوْلِهِ: وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً ثُمَّ قَالَ: لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ هَذِهِ الصِّفَةِ" (ابن ابي حاتم،1419هـ: 3146). وقال الثعلبي: " وقال أبو صالح: أمر أن لا يتزوّج أعرابية ولا عربية ويتزوّج بعد من نساء قومه من بنات العمّ والعمّة والخال والخالة إن شاء ثلاثمائة"(الثعلبي، 2002م:56) فقوله: إن شاء ثلاثمائة يدل على الكثرة وعدم الاقتصار على من كان في عصمته صلوات الله وسلامه عليه.

يستفاد من هذا الأقوال على الوجه الثاني إباحة النساء للنبي على هذه الصفة المذكورة دون سواها ولا شك أن في ذلك كثرة، يؤيد ذلك قول الثعالبي:" ومن قال: بأن الإباحَةَ كانتْ له مُطْلَقَةً قَال هنا: لاَّ يَحِلُّ لَكَ النِّساءُ معناه: لا يحل لك اليهودياتُ ولا النصرانياتُ، ولا ينبغي أن يكنَّ أمهاتِ المؤمنين ورُوِيَ هذَا عَن مجاهدَ" (الثعالبي،1418هـ: 355). وأما من وجدت فيها الصفة المذكورة فهي ممن أبيح للنبي صلى الله وسلم.

ومن النماذج قوله تعالى: "{قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} (سورة الحجرات/14). اسم الجمع في هذه الآية هو (الأعراب) وهو مقترن بالألف واللام وأسند إليه الفعل الماضي (قال) المتصل بتاء التأنيث. قال ابن عاشور: " وَصِيغَةُ الْأَعْرَابِ مِنْ صِيَغِ الْجُمُوعِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِ جَمْعِهِ فَلِذَلِكَ جُعِلَ اسْمَ جَمْعٍ. وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ" (ابن عاشور1984م: 293).

وقال الزجاج في هذه الآية: " المعنى: قولوا جميعاً خضعنا وأظهرنا الإسلام"(الزجاج،1988م : 208)، فقوله: جميعا فيه إشارة إلى الكثرة لذلك ناسبها التأنيث، ولعلك تلاحظ في قول ابن عاشور: " كَانَ مِنْ بَيْنِ الْوُفُودِ الَّتِي وَفَدَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ الْمُسَمَّاةِ سَنَةَ الْوُفُودِ، وَفْدُ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ وَكَانُوا يَنْزِلُونَ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ قُدُومُهُمُ الْمَدِينَةَ عَقِبَ قُدُومِ وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ الَّذِي ذُكِرَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، وَوَفَدَ بَنُو أَسَدٍ فِي عدد كثير وَفِيهِمْ ضِرَارُ بْنُ الْأَزْوَرِ، وَطُلَيْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (الَّذِي ادَّعَى النُّبُوءَةَ بَعْدَ وَفَاة النبيء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّامَ الرِّدَّةِ)، وَكَانَتْ هَذِهِ السَّنَةُ سَنَةَ جَدْبٍ بِبِلَادِهِمْ فَأَسْلَمُوا وَكَانُوا يَقُولُونَ للنبيء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَتْكَ الْعَرَبُ بِأَنْفُسِهَا عَلَى ظُهُورِ رَوَاحِلِهَا وَجِئْنَاكَ بِالْأَثْقَالِ وَالْعِيَالِ وَالذَّرَارِيِّ وَلَمْ نُقَاتِلْكَ كَمَا قَاتَلَكَ مُحَارِبُ خَصَفَةَ وَهَوَازِنَ

وَغَطَفَانَ. يَغدُونَ عَلَى رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَرُوحُونَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ وَيَمُنُّونَ عَلَيْهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَصْرِفَ إِلَيْهِمُ الصَّدَقَاتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى آخَرِ السُّورَةِ لِوُقُوعِ الْقِصَّتَيْنِ قِصَّةِ وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ وَقِصَّةِ وَفْدِ بَنِي أَسَدٍ فِي أَيَّامٍ مُتَقَارِبَةٍ،..." (ابن عاشور، 1984م: 263)، ما يبين سر تأنيث الفعل (قال)؛ فهؤلاء الأعراب كثيرون يغدون ويروحون بمقالتهم مكررين مقولتهم هذه؛ و في ذلك إشارة إلى كثرة قولهم؛ فحكى القرآن ذلك فجاء بالفعل مؤنثا.

ومن النماذج كذلك قوله تعالى: {غُلِبَتِ الرُّومُ} (سورة الروم/ 2)، في هذه الآية اسم الجمع: (الروم) وهو معرف بالألف واللام مسند إلى فعله المتصل بتاء التأنيث: (غلب).

وعن هذه الآية قال الثعلبي إن كسرى:" استعمل شهريراز، فسار إلى الروم بأهل فارس وظهر عليهم فقتلهم وخرّب مدائنهم وقطع زيتونهم " (الثعلبي، 2002م: 292). فالقتل والتخريب وتقطيع الزيتون لا يكون إلا إذا كثرت هزائم الروم؛ فلذلك ناسب تأنيث الفعل الحدث، ويؤيد هذا قوله كذلك:" قال عكرمة وغيره أنّ شهريراز بعد ما غلب الروم لم يزل يطأهم ويخرّب مدائنهم حتّى بلغ الخليج" (الثعلبي، 2002م: 293). فالغلبة المتكررة حاقت بالروم من موقع المعركة إلى الخليج، ويؤيد ذلك أيضا قول البقاعي: " وإلا فالروم أكثر عدداً وأطول مدداً، ومع ذلك تتكرر عليهم الفتكات والغارات، وتتوالى عليهم الغلبات،" (البقاعي، دون ت: 4). مما سبق يلاحظ سر التأنيث في هذه الآية لكثرة هزائم الروم وهذا يقوي ويرجح قول الفراء أن التأنيث يدل على الكثرة.

ومن النماذج القرآنية قوله تعالى: {فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ} (سورة مريم/ 37).

الجمع في هذه الآية هو (الأحزاب) مقترنا بالألف واللام وفعله مذكر وهو (اختلف). وهذه الآية قال عنها وقال الثعلبي:" وإنما سمّوا أحزابا لأنّهم تجزأوا ثلاث فرق في أمر عيسى: النسطورية والملكانيّة والماريعقوبية" (الثعلبي،2002م: 216). وقال السمرقندي:" يعني: الكفار من أهل النصارى مِنْ بَيْنِهِمْ يعني: بينهم في عيسى عليه السّلام وتفرقوا ثلاث فرق: قالت النسطورية: عيسى ابن الله، واليعقوبية قالوا: إن الله هو المسيح، والملكانية قالوا: إن الله ثالث ثلاثة" (السمرقندي، دون ت: 374). هذه الأقوال تدل دلالة واضحة على تذكير الفعل هنا؛ لأن الأحزاب ثلاثة وهذا في حد القلة فلذلك ذُكّر الفعل (اختلف) ولم يؤنث ليناسب المعنى الذي هو التقليل، وهذا مما يرجح قول الفراء.

كذلك من النماذج قوله تعالى: {فنادته الملائكة} (سورة آل عمران/ 39)، الجمع في هذه الآية هو (الملائكة) وهو جمع تكسير مقترن بالألف واللام، وقد قرئ فعله بوجهين: (فناداه) تارة، و(نادته) تارة أخرى.

أما بالتذكير :(فناداه): فقد قال ابن عطية: " وذكر جمهور المفسرين: أن المنادي المخبر إنما كان جبريل وحده وهذا هو العرف في الوحي إلى الأنبياء"(ابن عطية،1422هـ: 428). فلما كان المنادي واحدا ذُكِّر الفعل.

وقال الفراء:" والملائكة فِي هذا الموضع جبريل صلى الله عليه وسلم وحده. وذلك جائز فِي العربية: أن يخبر عن الواحد بمذهب الجمع كما تقول فِي الكلام: خرج فلان فِي السفن، وإنما خرج فِي سفينة واحدة، وخرج على البغال، وإنما ركب بغلا واحدا. وتقول: ممن سمعت هذا الخبر؟ فيقول: من الناس، وإنما سمعه من رَجُل واحد"(ج1، الفراء، دون ت: 210). وقال ابن أبي حاتم: " حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ جِبْرِيلُ" (ج2، ابن ابي حاتم،1419هـ: 641). ويؤيد هذا قول أبي حيان إنه:" مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ تَفْخِيمًا لَهُ وَتَعْظِيمًا لِشَأْنِهِ"(ج 4، ص: 40). وقال الزجاج: " وإنما ناداه جبرائيل وحده لأن المعنى أتاه النداءُ من هذا الجنس، كما نقول ركب فلان في السفن، وإنما ركب سفينة واحدة، تريد بذلك جعل ركوبه في هذا الجنس" (الزجاج،1988م: 405).

هذه الأقوال مجتمعة تدل على أن المنادي هو جبريل عليه السلام وحده ولما اقترن لفظ الملائكة بالألف واللام دل على الجنس وبذا أصبح صالحا للقلة والكثرة وإذا أريد أحدهما لابد من قرينة، فلما ذهبت هذه الأقوال إلى أنه واحد وكان الفعل مذكرا، كانت دلالة القلة واضحة.

وأما قراءة (فنادته) على التأنيث فقد قال السمرقندي:" فنادته على معنى التأنيث، لأن اللفظ لفظ الجماعة، والمراد به أيضاً جبريل"(السمرقندي، دون ت: 210). فالسمرقندي يرى أن فاعل النداء واحد وهو جبريل عليه السلام ومع ذلك يلاحظ أن الفعل مؤنث، لأن الملائكة جمع تكسير فلما روعي معنى اللفظ أنث فعله.

وكذلك قال الثعلبي: " وأراد بالملائكة ها هنا: جبريل وحده وذلك أنّ زكريا الحبر الكبير الذي تعهد بالقربان، وبفتح باب المذبح فلا يدخلون حتى يأذن لهم في الدخول، فبينا هو قائم في المسجد عند المذبح يصلي والناس ينتظرونه أن يأذن لهم في الدخول، إذ هو برجل شاب عليه ثياب بيض ففزع منه فناداه وهو جبريل: يا زكريا أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيى فذلك قوله: فَنادَتْهُ الْمَلائِكَةُ:يعني جبريل وحده نظيره قوله في هذه السورة وَإِذْ قالَتِ الْمَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ: يعني جبريل وحده، وقوله في النحل: يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ»: يعني جبريل ما يروح بالوحي لأنّ الرسول إلى جميع الأنبياء جبريل (عليه السلام)، يأت عليه قوله ابن مسعود، فناداه جبريل وَهُوَ قائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرابِ: وهذا جائز في العربية أن يخبر عن الواحد بلفظ الجمع كقولهم: ركب فلان في السفن، وإنما ركب سفينة واحدة، وخرج على بغال البريد، وإنما على بغل واحد، وسمعت هذا الخبر من الناس، وإنما سمع من واحد...، فالمنادي على هذا جبريل وحده وقد أنزل منزلة الجمع للتعظيم والتفخيم، ويلاحظ أن الثعلبي يرى أن المقصود جماعة هم جبريل ومن معه من الملائكة قال:" وقال المفضل بن سلمة: إذا كان القائل رئيسا فيجوز الإخبار عنه بالجمع لاجتماع

أصحابه معه، فلمّا كان جبريل رئيس الملائكة وكل ما يبعث إلّا ومعه جمع منهم فهي على هذا"(الثعلبي، 2002م : 60).

وقد نص أبو حيان على أن المراد جماعة الملائكة: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُنَادِيَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِصِيغَةِ اللَّفْظِ، وَقَدْ بَعَثَ تَعَالَى مَلَائِكَةً إِلَى قَوْمِ لُوطٍ وَإِلَى إِبْرَاهِيمَ وَفِي غَيْرِ مَا قَصَّهُ" (أبو حيان،1420: 128). فإذا كان المنادي جبريل ومن معه من جماعة الملائكة فهذا يعني أن المنادي جماعة وهي في حكم الكثرة ولما كان كذلك تم تأنيث الفعل معها، وهذا ما ذهب إليه الفراء.

ومنها كذلك قوله تعالى: {والوالدات يرضعن} (سورة البقرة/ 233). في هذه الآية عاد الضمير الذي هو (النون) إلى (الوالدات) وهي جمع سالم وقد اقترن بالألف واللام. والفعل المسند إلى النون فعل مذكر.

وعن هذه الآية قال الرازي:"الْمُرَادُ مِنْهُ: الْوَالِدَاتُ الْمُطَلَّقَاتُ"(الرازي، 1420هـ: 458) وقال ابن عاشور::"وَالْوَالِدَاتُ عَامٌّ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ، وَهُوَ هَنَا مُرَادٌ بِهِ خُصُوصُ الْوَالِدَاتِ مِنَ الْمُطَلَّقَاتِ بِقَرِينَةِ سِيَاقِ الْآيِ الَّتِي قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ:{ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)}سورة البقرة/228) وَلِذَلِكَ وُصِلَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِالْعَطْفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اتِّحَادِ السِّيَاقِ، فَقَوْلُهُ: وَالْوالِداتُ مَعْنَاهُ: وَالْوَالِدَاتُ مِنْهُنَّ، أَيْ مِنَ الْمُطَلَّقَاتِ الْمُتَقَدِّمِ الْإِخْبَارُ عَنْهُنَّ فِي الْآيِ الْمَاضِيَةِ، أَيِ الْمُطَلَّقَاتِ اللَّائِي لَهُنَّ أَوْلَادٌ فِي سِنِّ الرَّضَاعَةِ، وَدَلِيلُ التَّخْصِيصِ أَنَّ الْخِلَافَ فِي مُدَّةِ الْإِرْضَاعِ لَا يَقَعُ بَيْنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِلَّا بَعْدَ الْفِرَاقِ، وَلَا يَقَعُ فِي حَالَةِ الْعِصْمَةِ إِذْ مِنَ الْعَادَةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ وَمُعْظَمِ الْأُمَمِ أَنَّ الْأُمَّهَاتَ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ فِي مُدَّةِ الْعِصْمَةِ، وَأَنَّهُنَّ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ مَنْ تَمْتَنِعُ إِلَّا لِسَبَبِ طَلَبِ التَّزَوُّجِ بِزَوْجٍ جَدِيدٍ بَعْدَ فِرَاقِ وَالِدِ الرَّضِيعِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الْمُرْضِعَ لَا يرغب الْأَزْوَاج مِنْهَا لِأَنَّهَا تَشْتَغِلُ بِرَضِيعِهَا عَنْ زَوْجِهَا فِي أَحْوَالٍ كَثِيرَةٍ" (ابن عاشور، 1984هـ: 429).

يفهم من هذين القولين اتفاقهما على أن المقصود هو المطلقات المرضعات لا كل المطلقات وفي ذلك تخصيص؛ لأن المطلقات أنواع: منهن من لم تنجب ومنهن من أنجبت وتجاوز أولادهن سن الرضاعة ومنهن من لهن أولاد في سن الرضاعة والنوع الأخير هو مراد الآية ولا شك أنه يشير إلى ثلث المطلقات لا كلهن وهذا عدد قليل والقلة هنا نسبية أو قل مجازية غير حقيقية فلذلك أسند الفعل إلى نون النسوة التي هي علامة القلة؛ قال الشهاب:" وقال الرضي: جمع ضمير جمع القلة وهو النون " (الشهاب، دون ت: 74). وإذا نظرنا إلى الفعل المضارع هذا وجدناه بالياء (يرضع) وليس بالتاء (ترضع) وهذا عين ما ذهب إليه الفراء؛ ويدل هذا على التفريق بين ما دل على الكثرة أو القلة في جمع العاقلات فما دل على القلة كان بالنون وما كان على الكثرة كان بالضمير المفرد المؤنث المستتر. وهنا يذكر ما للنحويين من اختلاف آراء فمنهم من يفرق ومنهم من لا يفرق. فابن مالك يعطي الأولوية كونه بالنون؛ إذ يقول: " وأما العاقلات "ففَعَلن" وشبْهه أولى من "فعلت" وشبهه، كقوله

تعالى} فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف} (سورة البقرة/ 234)، وكقوله صلى الله عليه وسلم "استوصوا بالنساء خيرًا، فإنهُن عوانٍ بينكم"، ولو قيل في الكلام موضع (فعلن في أنفسهن) فعلت في أنفسها، وموضع (فإنهن عوان) فإنها عوان لجاز" (ابن مالك، 1990م: 130). والسيوطي يُحسّن كونه بالنون مطلقا؛ فيقول: " وَالْأَحْسَن فِي جمع الْمُؤَنَّث الْعَاقِل النُّون مُطلقًا سَوَاء كَانَ جمع كَثْرَة أَو قلَّة تكسيرا أَو تَصْحِيحا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها قَالَ تَعَالَى {والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ} (سورة البقرة/ 228) {والوالدات يرضعن} (سورة البقرة/ 233) {فطلقوهن لعدتهن} (سورة الطلاق/ 1)"(السيوطي، دون ت: 235).

وأما الزمخشري فقال: " وتأنيث الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها كما تقول فعل الرجال والمسلمات ومضى الأيام وفعلت ومضت. وأما ضميره فتقول في الإسناد إليه الرجال فعلت وفعلوا، والمسلمات فعلت وفعلن. وكذلك الأيام "(الزمخشري، 1993م: 250). وكذلك قال ابن يعيش: " والمؤنّث السالم نحو: "الهندات"، تقول: "الهنداتُ قامت" على معنى الجماعة، و"قُمْنَ"، على اللفظ، وكذلك مكسّرُه، نحو: "الهُنُودُ قامت"، و"قمن" إن شئت. "(ابن يعيش،2001م: 381). وكذلك قال المرادي: " حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازي التأنيث "كإحدى اللبن" وهي لبنة، فيجوز إثباتها وحذفها. فعلى هذا تقول: قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات؛ لأن قوله: "سوى السالم من مذكر" يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث. فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة، وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه"(المرادي، دون ت: 592).

ما يلاحظ أن الزمخشري وابن يعيش والمرادي عاملوا جمع العاقلات بجواز الوجهين دون إعطاء أولوية أو تحسين وجه على الآخر كما فعل ابن مالك والسيوطي، الأمر الذي يعني جواز الوجهين سواء بسواء، وهذا من باب تجويز الاستعمال اللغوي أما من حيث الدلالة ففيه تفريق كما فُرّق في جمع غير العاقلات. ويتضح ذلك بمناقشة شواهد كل من ابن مالك والسيوطي.

فما قاله ابن مالك من عودة الضمير مجموعا في (فعلن) وهو الموضع الأول ففيه تخصيص وتقليل إذ المقصود النساء اللائي يتوفى أزواجهن وليس المقصود كل النساء؛ فهناك من لم تتزوج بعد فهذه لا عدة لها، وهناك من تزوجت وزوجها حيّ، وهناك من تزوجت وزوجت مات وأكملت عدتها، وهناك من هي متزوجة ومات عنها وهي في طور العدة وهذه هي المقصودة بالآية، فهي بذلك ربع النساء وهذا قليل فناسبه كون الضمير (النون).

والمثال الثاني: (فإنهن) فهو من وصية النبي صلى الله عليه وسلم يوصي أصحابه رضوان الله عليهم بنسائهم وهذا خاص أيضا فيعامل معاملة الوجه الأول، إضافة إلى أن الضمير (هنّ) ضمير القلة، قال الأنباري:

" والهاء والنون للجمع القليل من المؤنث، والهاء والألف للجمع الكثير. تقول من ذلك: الدراهم قبضتهن في القلة. وفي الكثرة: الدراهم قبضتها، وكذلك بعثت إليه أكبشًا فأذبحهن، وكباشًا فأذبحها" (الأنباري، 1981م: 283).

وأما أمثلة السيوطي فالأول هو (يتربصن) فهذا خاص بالمطلقات الوالدات كما مر، وهو قليل فناسبه الضمير النون، والثاني(يرضعن) وهذا ليس عاما بل هو كذلك خاص بالمرضعات دون سائر النساء فناسبه الضمير النون،والثالث (فطلقوهن لعدتهن) كذلك خاص وليس عاما والخاص قليل، فلما كانت شواهد ابن مالك والسيوطي في القليل أو الخاص عاد الضمير النون كما قالا لأن النون علامة القلة، وأما إذا كان الجمع الكثير فالضمير المفرد المؤنث المستتر كما في قوله تعالى: {ولهم فيها أزواج مطهرة}(سورة البقرة/ 25)؛ لأن مطهرة في تقدير (طهرت) ويؤيد هذا قول ابن عادل الحنبلي:" وقوله: «مُطَهَّرَةٌ» صفة، وأتى بها مفردة على حدِّ: النساءِ طَهُرَتْ" (ابن عادل الحنبلي، 1998م: 456)؛ وهذا دليل كثرة، وكذلك قال " الرازي: هَلَّا جَاءَتِ الصِّفَةُ مَجْمُوعَةً كَالْمَوْصُوفِ؟ الْجَوَابُ: هُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ يُقَالُ النِّسَاءُ فَعَلْنَ وَالنِّسَاءُ فَعَلَتْ... وَالْمَعْنَى وَجَمَاعَةُ أَزْوَاجٍ مُطَهَّرَةٍ" (الرازي، 1420م: 360).

ويشار إلى أن الجمع إذا كان مخصوصا بالذكر دل على القلة، سواء أكان للعاقلات أم لغيرهن، كقوله تعالى: { والطير صافات} (سورة النور/ 41)؛ إذ قال عنها الواحدي: {صَافَّاتٍ} باسطات أجنحتها في الهواء، وخص الطير بالذكر من جملة الحيوان لأنها تكون بين السماء والأرض، فهي خارجة عن جملة من في السموات والأرض" (الواحدي،1994م: 323) فهذا لغير العاقلات فلما خصها بالذكر بين حالها بـ (صافات) مجموعة جمعا سالما: ولم يقل: (صافة)؛ قال الأنباري: " وتقول في الدائم: الهندات قائمات، والزينبات جالسات في القلة، والهنود قائمة، والزيانب جالسة في الكثرة " (الأنباري،1981م :283). وهذا للعاقلات. ويستفاد من قول الأنباري هذا أنه فرق بين جمع العاقلات في الدلالة على الكثرة والقلة فجعل جمع المؤنث للقلة: جالسات وقائمات، وجعل المفرد: قائمة وجالسة للكثرة.

وكذلك قال ابن عاشور عن قوله تعالى} والنخل باسقات} (سورة ق/10)، قال:" وَخُصَّ النَّخْلُ بِالذِّكْرِ مَعَ تَنَاوُلِ جَنَّاتٍ لَهُ لِأَنَّهُ أَهَمُّ الْأَشْجَارِ عِنْدَهُمْ وَثَمَرَهُ أَكْثَرُ أَقْوَاتِهِمْ، وَلِإِتْبَاعِهِ بِالْأَوْصَافِ لَهُ وَلِطَلْعِهِ مِمَّا يُثِيرُ تَذَكُّرَ بَدِيعَ قَوَامِهِ، وَأَنِيقَ جَمَالِهِ" (ابن عاشور، 1984م: 292).

والراجح من بين هذين الرأيين قول كل من الزمخشري وابن يعيش والمرادي حيث يفرقون بين القليل والكثير في جمع العاقلات وفي العائد إليهما، فإن كان الجمع جمع قلة للعاقلات عاد إليه الضمير النون وإن كان الجمع جمع كثرة عاد إليه الضمير مفردا تقديره: (هي).

ومنها كذلك قوله تعالى: {ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ} (سورة يوسف/48). وهذا الموضع شبيه بالموضع السابق من حيث إسناد النون إلى الفعل (يأكل)، ويخالفه بأن مرجع النون عاد إلى جمع غير العاقلات. وهو من المواضع الظاهرة الدلالة إذ أسندت نون الإناث العائدة إلى السبع الشداد إلى الفعل المضارع (يأكل). وكما مر فإن النون علامة العدد القليل. وإذا قل العدد وكان الفعل مضارعا كان بالياء وليس بالتاء. ولعل هذا يقوي مذهب الفراء.

.ومنها كذلك قوله تعالى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} (سورة هود/ 114)، وهذا الموضع شبيه بما قبله إذ أسندت نون الإناث إلى الفعل المضارع (يذهب) ومرجع نون الإناث هو الحسنات الذي هو جمع مؤنث سالم مقترن بالألف واللام الدالة على الجنس وبهذا يقع على القليل والكثير فإذا نظرت إلى الفعل وجدته اتصل بعلامة القلة وهي النون وإذا نظرت على أول الفعل وجدته بالياء: (يذهبن) وليس (تذهب) فلما كان كذلك كان تذكير الفعل دلالة على القلة،ويؤيد ذلك قول الزجاج: " أي إن هذه الصلوات تكفر ما بينها من الذنوب.وهذا يُصَدِّقُ ما في الخبر مِنْ تكفير الصَّلَواتِ الذنوبَ" (الزجاج، 1988م: 82). والصلوات عددهن خمس صلوات، فهي في حد القلة. وكذلك قال البغوي:" يَعْنِي: إِنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ يُذْهِبْنَ الْخَطِيئَاتِ" (البغوي، 1997م: 204). وكذلك قال الرازي: " فِي تَفْسِيرِ الْحَسَنَاتِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ كَفَّارَاتٌ لِسَائِرِ الذُّنُوبِ بِشَرْطِ الِاجْتِنَابِ عَنِ الْكَبَائِرِ. وَالثَّانِي: رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الْحَسَنَاتِ هِيَ قول العبد سبحانه اللَّه وَالْحَمْدُ للَّه وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه واللَّه أَكْبَرُ" (الرازي، 1420هـ: 409). القول الأول مشابه لما سبق، أما الثاني فالمراد منه أربع كلمات وهي كذلك في القلة وسواء أكان المراد الصلوات الخمس أم هذه الكلمات الأربع فهي تدل على القلة. وكذلك قال الثعلبي: " إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ يعني: إن الصلوات الخمس يذهبن الخطيئات، هذا قول أكثر المفسرين" (الثعلبي، 2002م: 193).

مما سبق يلاحظ تذكير الفعل المسند إلى نون الإناث للدلالة على القلة وفي هذا تقوية لرأي الفراء.

ومنها كذلك قوله تعالى: {وقال نسوة في المدينة} (سورة يوسف/ 30). اسم الجمع في هذه الآية هو (نسوة) وفيه خلاف حيث يجعله بعضهم اسم جمع كالوقاد في قوله: " واسم الجمع" المعرب: كقوم ونسوة" (الوقاد، 2000م: 410) ومنهم من رأى أنه جمع تكسير من جموع القلة كالسمين الحلبي في قوله: "النسوةُ فيها أقوالُ،

المشهور أنها جمعُ تكسير للقلة على فِعْله كالصِّبْيَة والغِلْمَة" (السمين الحلبي، دون ت: 474). وكذلك قول أبي حيان:" وَنِسْوَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا جَمْعُ قِلَّةٍ" (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ: 266).

ومهما يكن هذا أو ذاك فهو منكّر أسند إليه الفعل الماضي (قال) الخالي من علامة التأنيث. وفي تفسير هذه الآية قال الماوردي: " قال جويبر: كن أربعاً: امرأة الحاجب وامرأة الساقي وامرأة الخباز وامرأة القهرمان" (الماوردي، دون ت: 30) وقال ابن عطية عن هذه الآية: " ويروى أن هؤلاء النسوة كن أربعا: امرأة خبّازة، وامرأة ساقية، وامرأة بوابة، وامرأة سجانة" (ابن عطية، 1422: 237). وقال السمعاني: " وَأما النسْوَة قَالُوا: هن خمس نسْوَة: امْرَأَة حَاجِب الْملك، وَامْرَأَة صَاحب الدَّوَاب، وَامْرَأَة صَاحب الطَّعَام، وَامْرَأَة صَاحب الشَّرَاب، وَامْرَأَة صَاحب السجْن " (السمعاني، 1997م: 25) وقال البيضاوي: " وكن خمساً زوجة الحاجب والساقي والخباز والسجان وصاحب الدواب " (البيضاوي، 1418هـ: 161) وقال أبو حيان الأندلسي: " وَكُنَّ عَلَى مَا نُقِلَ خَمْسًا " (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ: 266).

وسواء أكان عددهن أربع نسوة أو خمس نسوة فهذا كله في حد القلة فلذلك ذُكّر الفعل (قال) وهذا يؤيد مذهب الفراء. فإن قلت عدد النسوة تعدى العشرة كما في قول السمرقندي:" ويقال أربعون امرأة" (السمرقندي، دون ت: 190) فكيف صلح تذكير الفعل؟ يقال: هذا العدد قليل مقارنة بعدد نساء المدينة؛ فلذلك تكون القلة على هذا مجازية.

المبحث الثالث نماذج من الحديث النبوي الشريف

منها ما أورده ابن الملقن وهو قوله صلى الله عليه وسلم:" حسب المؤمن لقيمات يقمن صلبه" (ابن الملقن، 2008م: 144). في هذا القول الشريف أسند الضمير النون إلى الفعل المضارع (يُقيم) وهو مبدوء بالياء ودلالته على القلة واضحة من ناحيتين: الأولى: معاملته معاملة ما شابهه من الأمثلة المتقدمة التي أسند فيها المضارع إلى النون التي هي علامة القلة والفعل مبدوء بالياء،وكذلك أن مرجع النون هو (لقيمات) وهي جمع مؤنث سالم منكر دال على القلة كما مرّ، ومع ذلك مصغّر؛ قال ابن رسلان المقدسي: " فاللقيمات مصغّر، وهو جمع قلة، فالتقدير: لقيمات صغار دون العشرة يقمن صلبه ويحفظن القوة، فإن تجاوزها فليأكل في ثلث بطنه ويدع الآخر للماء والثالث للبدن، وهذا من أنفع ما للبدن والقلب" (ابن رسلان، 2016م : 501-502).

ومنها كذلك قوله صلى الله عليه وسلّم الذي أورده عبد اللطيف الزبيدي:"من أشراط الساعة.... وتكثر النساء ويقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيّم الواحد" (الزبيدي، 2005م: 33).

في هذا الحديث موضعان للجمع فالأول: (النساء) وسواء أكان جمع كثرة أم اسم جمع كما مرّ فهو معرف بالألف واللام مما يجعله صالحا للكثرة والقلة ومسند للفعل (تكثر). ومما يلاحظ مما سبق أن دلالته على الكثرة واضحة إذ المقارنة بين عدد الرجال وبين النساء فالحديث يشير إلى كثرة عدد النساء ويشار إلى أن الفعل مبدوء بالتاء مع ذلك وفي هذا ترجيح لمذهب الفراء ومما يؤيد هذا قول بدر الدين العيني: " قَالَ القَاضِي وَالنَّوَوِيّ وَغَيرهمَا: يقل الرِّجَال بِكَثْرَة الْقَتْل فَيَمُوت الرِّجَال فتكثر النِّسَاء، وبقتلهم يكثر الْفساد وَالْجهل. وَقَالَ أَبُو عبد الْملك: هُوَ إِشَارَة إِلَى كَثْرَة الْفتُوح فتكثر السبايا، فيتخذ الرجل الْوَاحِد عدَّة موطوآت" (بدر الدين العيني، دون ت: 84).

وكذلك قال: " وَيُمكن أَن يُقَال: يكثر فِي آخر الزَّمَان ولادَة الْإِنَاث، ويقل ولادَة الذُّكُور" (بدر الدين العيني، دون ت: 84). وكذلك قال كذلك" قَوْله: (لخمسين امْرَأَة) يحْتَمل أَن يُرَاد بهَا حَقِيقَة هَذَا الْعدَد، وَأَن يُرَاد بهَا كَونهَا مجَازًا عَن الْكَثْرَة" (بدر الدين العيني، دون ت: 84).

ومنها كذلك ما أورده عبد اللطيف الزبيدي من قوله صلوات الله وسلامه عليه للمرأة التي بكت جابر بن عبد الله رضي الله عنه لما قُتِل: تبكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها..." (الزبيدي، 2005م :174). الجمع في هذا الحديث هو (الملائكة) وهو جمع كثرة معرّف بالألف واللام مما يجعله صالحا للكثرة والقلة أسند إليه الفعل الماضي (زال) الذي لحقته تاء التأنيث حيث دل على الكثرة يؤيد ذلك قول القسطلاني: " والأصيلي: فما (زالت الملائكة تظله بأجنحتها) مجتمعين عليه، متزاحمين على المبادرة لصعودهم بروحه، وتبشيره بما أعد الله له من الكرامة، أو: أظلوه من الحر لئلا يتغير، أو: لأنه من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله" (القسطلاني، 1323هـ: 387). فهناك اجتماع ومزاحمة فهذا دليل الكثرة.

كذلك منها ما جاء في قوله صلوات الله وسلامه عليه الذي أورده السيوطي: " لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ " (السيوطي، 1996م: 146). في هذا الحديث كذلك يلاحظ أن جمع الكثرة (الملائكة) المقترن بالألف واللام حيث جاء فعله المضارع مؤنثا دلالة على كثرة الملائكة يؤيد هذا قول أبي الفداء: " والمراد بالملائكة ملائكة الرحمة والاستغفار أي النازلون بالبركة والرحمة والطائفون على العباد للزيارة واستماع الذكر لا الكتبة فإنهم لا يفارقون المكلفين طرفة عين" (أبو الفداء: 347، الناشر: دار الفكر – بيروت). وقول ابن عبد البر: " وَقِيلَ بَلْ كُلُّ مَلَكٍ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ كَمَا أَنَّ لَفْظَ بَيْتٍ عَلَى لَفْظِ النَّكِرَةِ يَقْتَضِي كُلَّ بَيْتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (ابن عبد البر، 1387هـ: 301). وقول القسطلاني: " (عن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب أنه (قال: وعد

النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–جبريل) أن ينزل فلم ينزل فسأله النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–عن السبب (فقال) جبريل عليه السلام:(إنا) معاشر الملائكة (لا ندخل بيتًا فيه صورة ولا كلب)" (القسطلاني، 1323هـ: 274).

ومنها هذا المقطع الذي ذكره عبد اللطيف الزبيدي مما جاء في حديث طويل له صلى الله عليه وسلم:" وتكثر الزلازل... وتظهر الفتن" (ص: 590). ففي هذا المقطع يوجد جمعان: الأول: (الزلازل) جمع تكسير للكثرة، وفعله (تكثر)، والثاني: (الفتن) اسم جنس جمعي، وفعله (تظهر). ومما يلاحظ أن الفعلين مؤنثان ودلالتهما على الكثرة واضحة؛ فلذلك كانا مؤنثين؛ قال بدر الدين العيني:" قَوْله: وتكثر الزلازل وَقد استمرت الزلزلة فِي بَلْدَة من بِلَاد الرّوم الَّتِي هِيَ للْمُسلمين ثَلَاثَة عشر شهرا" (بدر الدين العيني، دون ت: 215). وكذلك قال القسطلاني:" وقد أكثر ذلك في البلاد الشمالية والشرقية والغربية حتى قيل إنها استمرت في بلدة من بلاد الروم التي للمسلمين ثلاثة عشر شهرًا، وفي حديث سلمة بن نفيل عند أحمد وبين يدي الساعة سنوات الزلازل (ويتقارب الزمان) عند زمان المهدي لوقوع الأمن في الأرض فيستلذ العيش عند ذلك لانبساطه عدله فتستقصر مدته لأنهم يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت ويستطيلون مدة أيام الشدّة وإن قصرت، أو المراد يتقارب أهل الزمان في الجهل فيكونون كلهم جهلاء، أو المراد الحقيقة بأن يعتدل الليل والنهار دائمًا بأن تنطبق منطقة البروج على معدّل النهار (وتظهر الفتن) أي تكثر وتشتهر فلا تكتم (ويكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم" (القسطلاني، 1323هـ: 206) وقال السنيكي:"(وتظهر الفتن) أي: تكثر وتشتهر" (السنيكي، 2005م : 112) .

ومنها كذلك منها ما جاء في قوله صلوات الله وسلامه عليه الذي ذكره عبد اللطيف الزبيدي: " قالت عائشة رضي الله عنها:" لقد كان رسول الله صلى عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد" (الزبيدي،2005م: 103). في هذا الحديث أسند (نساء) إلى الفعل (يشهد) وهو مذكر وإذا كان كذلك فتذكيره علامة القلة.أما الموضع الثاني فهو إسناد نون النسوة إلى الفعل المضارع: (يرجع) فلما كان الفعل مذكرا دل على القلة وإذا دل على القلة كان بالياء.

المبحث الثالث نماذج من الشعر العربي

منها قول حسان بن ثابت (ديوان حسان، 2006م: 239):

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

في هذا البيت موضعان: الأول أسندت فيه نون الإناث إلى الفعل المضارع: (يلمع)، والثاني كذلك أسندت فيه النون إلى (يقطر) ومما يلاحظ أن مرجع النون في الموضع الأول هو (الجفنات) وهو جمع سالم معرف بالألف واللام وهو بهذا صالح للكثرة والقلة وكذلك الموضع الثاني حيث أسند النون للمضارع (يقطر)

ومرجع النون في الموضع الثاني هو الأسياف وهو جمع قلة معرف بالألف واللام وبذلك أصبح صالحا للكثرة والقلة؛ لذلك اختلِف في دلالته على القلة والكثرة يؤيد هذا قول أبي البقاء الكفوي:" وجموع السَّلامَة للقلة بِاتِّفَاق النُّحَاة، وَعند الْأُصُولِيِّينَ أَن صِيغَة (الْمُؤمنِينَ) و (الْمُشْركين) وَنَحْوهمَا للْعُمُوم وَلَعَلَّ التَّوْفِيق بَين الْكَلَامَيْنِ هُوَ أَنه لَا مَانع من أَن يكون أصل وَضعهَا للقلة، وَغلب اسْتِعْمَالهَا فِي الْعُمُوم لعرف أَو لشرع، فَنظر النُّحَاة إِلَى أصل الْوَضع والأصوليون إِلَى غَلَبَة الِاسْتِعْمَال؛ أَو تَقول: كَلَام النُّحَاة فِي الْجمع الْمُنكر، وَكَلَام الْأُصُولِيِّينَ فِي الْجمع الْمُعَرّف)" (الكفوي، دون ت: 333). وكذلك قال الرضي: " وأما أسماء الجموع فمشتركة بين القلة والكثرة، وكذا جمع السلامة على الصحيح" (الرضي، 1975م: 267).

ولهذا وقع الاختلاف في هذا معنى البيت نظرا للوضع والاستعمال، فكل فريق ينتصر لرأيه، فالذي يرى أن الشاعر قد قلّل نظر إلى جمع المؤنث السالم وضع للدلالة على القلة، في حين يذهب من يرى أن الشاعر لم يقلل معتمدا على تعريف الجمع فأصبح دالا على الجنس وهو يقع على كثيره وقليله؛ قال ابن يعيش:" قالوا: البيت مَدْحٌ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجِفانُ البِيضُ؛ لأنّ الغُرّة بَياضٌ يسيرٌ، وكان حقُّه أن يستعمل "السُّيُوف" موضعَ "الأسياف". وهذا، وإن كان الظاهرُ ما ذكروه، إلّا أنّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله تعالى: {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} (سورة سبأ/ 37)، وقال: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} (سورة الأحزاب/ 35)، ولا يعِد الكريمُ سبحانه بأن في الجَنَّة غُرُفاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه. وذلك أنّ الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض" (ابن يعيش، 2001م: 225).

مما سبق يلاحظ أن القول انحصر في دلالات الجموع وأوزانها فقط دون السياق حيث تمت الموازنة بين الجفنات والجفان والسيوف والأسياف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كذلك يلاحظ النظرة ذات الدلالة المعجمية باستبدال الأفعال بأفعال من كلمات أخرى لها دلالة معجمية أقوى مما ذكر الشاعر مع بقاء الفعل على صورته مسندا إلى النون وفي أوله الياء مثل قول القزاز: " ويلمعن ويشرقن أجود،...، وقلت: يقطرن ويسكبن أجود" (القزاز، دون ت: 120)،وقال ابن منقذ الكناني: " وفرط في قوله: يقطرن. وهو قادر على أن يقول: يجرين؛ لأن القطر قطرة بعد أخرى" (ابن منقذ الكناني، دون ت: 136) وقال السكاكي: "(... وأنه في مقامها يقطرن دما كان يجب أن يتركها على أن يسلن أو يفضن أو ما شاكل ذلك " (السكاكي، 1987م :582، الطبعة: الثانية). وكذلك قال البغدادي: " قَالَ لَهُ: إِنَّك قلت الجفنات فقللت الْعدَد وَلَو قلت الجفان لَكَانَ أَكثر وَقلت: يلمعن بالضحى وَلَو قلت يبرقن بالدجى لَكَانَ أبلغ فِي المديح لِأَن الضَّيْف فِي اللَّيْل أَكثر. وَقلت: يقطرن من نجدة دَمًا فدللت على قلَّة الْقَتْل وَلَو قلت يجرين لَكَانَ أَكثر لانصباب الدَّم" (البغدادي، 1997م: 113).

ورغم ذلك فقد التفت الزجاجي إلى دور الفعل في إثبات الكثرة والقلة عندما نظر إلى دلالة الفعل حال إسناده إلى النون تارة وإلى إسناده إلى ضمير المفرد المؤنث؛ قال:" وأما قول من أخذ على حسان الجفنات، فقال: هو لأقل العدد، وكان قولك الجفان أبلغ في المدح لأنها لأكثر العدد. وقلت الغر ولم تقل البيض، والغرّة اليسير من البياض، وقلت يلمعن ولم تقل تلمع. وقلت يقطرن، ولم تقل تسيل والسيلان أكثر من القطر، فهو كما قال،..." (الزجاجي، 1986م: 123).

ففي قوله: (وقلت يلمعن ولم تقل تلمع) يلاحظ أنه لم يستبدل الفعل بكلمة أخرى كما فعل من فعل، بل أبقى فعل اللمعان وغيّر صورته وأنثه بعد أن كان مذكرا مسندا للنون. وكذلك قوله: (وقلت يقطرن، ولم تقل تسيل) حيث جعل الفعل (تسيل) مضارعا مبدوءاً بالتاء ولم يقل (يسلن) ولعل ذلك يدل على نظرة الزجاجي الثاقبة في دور الفعل في الدلالة على القلة والكثرة وبذلك رجّح معنى القلة على الكثرة في بيت حسان؛ ولما كان (الجفنات) و(الأسياف) جمعا لما لا يعقل عاد إليها الضمير النون؛ قال ابن الأثير: " قال المازني: العرب تقول: «الأجذاع انكسرن» لأدنى العدد، و «الجذوع انكسرت» للكثير " (ابن الأثير، 1420هـ: 109). وكذلك قال أبو حيان: " وَذَلِكَ أَنَّ جَمْعُ مَا لَا يَعْقِلُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ، أَوْ جَمْعَ كَثْرَةٍ إِنْ كَانَ جَمْعَ كَثْرَةٍ فَمَجِيءُ الضَّمِيرِ عَلَى حَدِّ ضَمِيرِ الْوَاحِدَةِ أَوْلَى مِنْ مَجِيئِهِ عَلَى حَدِّ ضَمِيرِ الْغَائِبَاتِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعَ قِلَّةٍ فَالْعَكْسُ، نَحْوُ: الْأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ، وَيَجُوزُ انْكَسَرَتْ " (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ: 189). مما سبق دل بيت حسان على القلة وليس الكثرة بدلالة الأفعال المضارعة المسندة للنون المبدوءة بالياء.

ومنها كذلك قول القائل فيما أورده القالي (القالي، 1926م: 281):

فما لك إذ ترمين يا أم مالك حشاشة قلبي شلّ منك الأصابعُ.

الجمع في هذا البيت هو (الأصابع) وهو جمع كثرة وقد أسند إليه فعله (شلّ) الخالي من علامة تأنيث. ويلاحظ أن الأسلوب الخبري في قوله (شل منك الأصابع) مراد به الإنشاء وهو التعجب من المحبوبة والدعاء لها بالسلامة من كل شر شأنه شأن قولهم: قاتلك الله، وتربت يداك وغيرها مما يراد منه التعجب؛فهو ليس من باب الدعاء عليها بأن تصاب بعض أصابعها ويدها كما يفهم من تذكير الفعل ودلالته على القلة، بل المراد سلامتها من كل شر فلذلك ناسب المعنى تذكير الفعل، وإذا قال (شلت) لكان المعنى دعاء على المحبوبة بإصابة جميع الأصابع بالشلل وهذا المعنى ليس مراد الشاعر والمراد المعنى الأول فلذلك ذكّر الفعل لمناسبة المعنى وما يلاحظ كذلك أن (أصبع) تجمع على (أصابع) جمعا واحدا في الكثرة والقلة وإذا كان كذلك يذكّر فعلها المسند إليها للدلالة على القلة ويؤنّث للدلالة على الكثرة؛ قال أبو بكر الأنباري:" فإذا كان الجمع يقع على القليل والكثير

بلفظٍ واحدٍ ذكرت الفعل إذا أردت القليل، وأنثته إذا أردت الكثير، فتقول –إذا أردت القليل–: هدم الأخبية في جمع الخباء، وإذا أردت الكثير قلت: هدمت الأخبية فافهم ما وصفت لك، وقس عليه" (الأنباري، 1981م: 285).

ومنها كذلك قول الفرزدق (ديوان الفرزدق، 1987م: 362):

إذا قيل أي الناس شر قبيلة... أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع

هذا البيت مثل سابقه؛ إذ فيه الجمع وهو (الأصابع) إلا أنه يخالفه في تأنيث الفعل المسند إليه وهو (أشار) وكما هو معلوم أن الفعل إذا كان مؤنثا فالمراد الكثرة؛ فلذلك أنث الفرزدق الفعل دلالة على أن قبيلة كليب موسومة بهذا الوصف فقد دمغها بهذا الوصف المخزي فالكل يعلم مكانتها ويسرع بالإشارة إلى كليب وفي ذلك أبلغ دليل لما فيها من وقوع الإشارة بالأصابع الكثيرة مِنْ كل مَنْ تتأتى منه.

ومن ذلك قول الشاعر سُلمى بن ربيعة الضبي فيما أورده ابن يعيش (ابن يعيش، 2001م: 378.):

وإذا العَذارَى بالدُّخانِ تَلفَّعت... واستعجلت نَصْب القدور فملَّت

في هذا البيت ثلاثة مواضع: الأول وهو الاسم الظاهر: (العذارى) والثاني والثالث هو الضمير المستتر العائد إلى (العذارى) في الفعلين (استعجلت وملّت) على الترتيب. أما (العذارى) فعلى رأي البصريين والكوفيين أسند الجمع (العذارى) وهو من جموع التكسير الدالة على الكثرة حيث أسند إلى الفعل (تلفعت) مع اختلافهم في تقدير الفعل، فالعذارى عند البصريين فاعل وفعله محذوف فسّره ما بعده وهو (تلفعت) ويكون التقدير: وإذا تلفعت العذارى تلفعت. وبهذا يكون الفعل مسنداً إلى اسم ظاهر وهو جمع كثرة مع اقترانه بالألف واللام التي تدل على العموم مما يجعل الجمع صالحا للكثرة والقلة؛ وللدلالة على أحدهما لا بد من قرينة، وهي هنا الفعل فإذا كان مذكرا كان للقلة وإذا كان مؤنثا كان للكثرة. فلما كان مؤنثا دل على الكثرة

وعلى رأي الكوفيين العذارى فاعل مقدم وفعله مؤخر؛ وما قيل عن الوجه البصري يقال عن الوجه الكوفي فهما سواء في الدلالة على الكثرة مع اختلاف التقدير.ومثل هذا في القرآن ورد نحو قوله تعالى: { وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ (2) وَإِذَا الْجِبالُ سُيِّرَتْ (3) وَإِذَا الْعِشارُ عُطِّلَتْ (4) وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ (5) وَإِذَا الْبِحارُ سُجِّرَتْ (6) وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ (7) } " (سورة التكوير/ الآيات 2 . 7)،وكذلك قوله تعالى:{ وَإِذَا الْكَواكِبُ انْتَثَرَتْ (2) وَإِذَا الْبِحارُ فُجِّرَتْ (3) وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ (4) } " (سورة الانفطار/الآيات 2 . 4)،وغير ذلك مما ورد في القرآن الكريم.

وأما فاعل الفعلين المؤنثين: (استعجلت وملّت) هو ضمير المفرد المؤنث المستتر العائد إلى العذارى ودلالته على الكثرة واضحة إذ المقام مقام فخر؛ قال ابن يعيش إن الشاعر: " يصف إكرامَ أهله الضُّيُوفَ، وأنّه لفرط إكرامهم تُباشِر الصَّبِيّاتُ الأبكارُ ما يباشره الإماءُ" (ابن يعيش، 2001م: 381).

وأما على رأي للكوفيين فهم يرون أن العذارى فاعل وفعله مؤخر عنه وهو (تلفعت) وعلى هذا يقال فيه ما قيل على رأي البصريين فهما بمعنى واحد وإن كان اختلافهما في تقدير الفعل؛ ومع ذلك فهما من باب الجملة الفعلية.

وعلى رأي الأخفش فقد أسند الضمير المستتر إلى الفعل حيث عاد الضمير مفردا على جمع العاقلات دالا على الكثرة.وعلى هذا يكون من باب الجملة الاسمية فالعذارى مبتدأ وجملة تلفعت خبره. وحسُن تأنيث الفعل في كل الأقوال الثلاثة؛ لأن المقام مقام فخر . والفخر تناسبه الكثرة في كل شيء.

ومنها كذلك قول عمرو بن كلثوم (ديوان عمرو بن كلثوم، 1991م :88):

وقد علم القبائل من معدٍّ إذا قبب بأبطحها بنينا

ففي هذا البيت موضعان للجمع: أما الأول فهو (القبائل) وهو جمع تكسير يدل على الكثرة ولمّا اقترن بالألف واللام أصبح صالحا للكثرة والقلة وقد أسند إليه الفعل(علم) الخالي من علامات التأنيث. ولما كان الفعل مذكرا دل على القلة؛ لأن المراد القبائل المعدّية أي المنسوبة إلى معدّ وهنّ عشر قبائل كما ذهب إلى ذلك ابن الأثير في قوله عن الحارث الذي فرّق أبناءه العشرة على قبائل معد وذلك في قوله: " وَكَانَ الْحَارِثُ فَرَّقَ بَنِيهِ فِي قَبَائِلِ مَعَدٍّ، فَجَعَلَ حُجْرًا فِي بَنِي أَسَدٍ وَكِنَانَةَ وَهُوَ أَكْبَرُ وَلَدِهِ، وَجَعَلَ شُرَحْبِيلَ فِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَبَنِي حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ وَبَنِي أُسَيِّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ وَالرِّبَابِ، وَجَعَلَ سَلَمَةَ وَهُوَ أَصْغَرُهُمْ، فِي بَنِي تَغْلِبَ وَالنَّمِرِ بْنِ قَاسِطٍ وَبَنِي سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ، وَجَعَلَ ابْنَهُ مَعْدِي كَرِبَ، وَيُعْرَفُ بِغَلْفَاءَ، فِي قَيْسِ عَيْلَانَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي قَتْلِ حُجْرٍ أَبِي امْرِئِ الْقَيْسِ" (ج1، ابن الأثير، 1997م : 494)؛ وهي بذلك في حيّز القلة فلذلك جاء الفعل مذكرا. وكذلك قال جواد علي:"ويدل ذلك على أن معدا كانت مؤلفة من قبائل، وأنها لم تكن قبيلة واحدة" (علي، 2001م: 34).

أما الموضع الثاني فهو قوله (قُبب) على وزن (فُعَل)، و(قبب) اسم جمع بينما جعله ابن مالك من جموع الكثرة كما قال الشاطبي: " واقتصر الناظم على ذكر هذه الأبنية الأربعة في جموع القلة فلم يذكر معها غيرها، فدل على أن مذهبه في فُعَل وفِعَل وفِعَلة نحو: ظُلَم ونِعَم وقِرَدَة [قردة] أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور، لا جموع قلة كما يقوله الفراء" (الشاطبي، 2007م: 12).

وهذا الموضع شبيه بالبيت السابق في وقوع الجمع بعد أداة شرط والفرق بينهما أن العذارى في البيت السابق جمع للعاقلات، والقبب هنا جمع لغير العاقلات، والقبب على رأي البصريين نائب فاعل لفعل يفسره ما بعده وهو الفعل (بُني) وهو فعل مذكر متصل بنون الإناث ، ولتذكيره دل على القلة هذا إذا جعلت القبب فاعلا والنون دلالة على الجمع فقط ويجوز كذلك إبدال القبب من الضمير النون، وعلى رأي الكوفيين كذلك نائب فاعل

مقدّم على فعله المذكّر للدلالة على القلة كذلك، وعلى رأي الأخفش (قبب) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه نكرة موصوفة وخبره جملة (بنينا) التي فعلها ماضٍ مبني للمفعول ومسند لنون الإناث والنون علامة القلة فلما كان كذلك كان الفعل مذكر دلالة على القلة لأن فاعله جمع غير عاقل ، قال ابن الأثير: " قال المازنيّ: العرب تقول:«الأجذاع انكسرن» لأدنى العدد، و «الجذوع انكسرت» للكثير " (ابن الأثير، : 109)، وكذلك قال أبو حيان: " وَذَلِكَ أَنَّ جَمْعُ مَا لَا يَعْقِلُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ، أَوْ جَمْعَ كَثْرَةٍ إِنْ كَانَ جَمْعَ كَثْرَةٍ فَمَجِيءُ الضَّمِيرِ عَلَى حَدِّ ضَمِيرِ الْوَاحِدَةِ أَوْلَى مِنْ مَجِيئِهِ عَلَى حَدِّ ضَمِيرِ الْغَائِبَاتِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعَ قِلَّةٍ فَالْعَكْسُ، نَحْوُ: الْأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ، وَيَجُوزُ انْكَسَرَتْ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى جَمْعِ الْعَاقِلَاتِ الْأَوْلَى فِيهِ النُّونُ مِنَ التَّاءِ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ، وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ جَمْعِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ كَمَا فَرَّقُوا فِي جَمْعُ مَا لَا يَعْقِلُ" (أبو حيان، 1420هـ: 189).

واسم الجمع هذا أو جمع الكثرة كذلك إذا عاد عليه ضميره يجوز أن يكون نون الإناث كما هو الحال في هذا البيت ويجوز أن يكون ضميرا مستترا فتلحق تاء التأنيث آخر الفعل الماضي. ولما أسند الفعلُ (بُني) إلى النون، والنون علامة القلة في جمع غير العاقل، كان هذا إشارة إلى قلة القبب المبنية بالأبطح، ومما يؤيد قلة القبب العدنانية قول جواد علي: " قال ابن الكلبي: "لم تجتمع معد كلها إلا على ثلاثة من رؤساء العرب" (علي، 2001م: 85). فالعدد ثلاثة في حد جمع القلة الأمر الذي جاء بالفعل مذكرا، وفي هذا تأييد لمذهب الفراء.

ومنها كذلك قول جابر بن ثعلب الطائي الذي أورده الفارسي (الفارسي، دون ت:192):

وقام إليّ العاذلات يلمنني... يقلْن ألا تنفك ترحَل مزحلا

في هذا البيت ثلاثة مواضع.الأول منها الاسم الظاهر (العاذلات) وهو جمع مؤنث سالم للعاقلات المعرّف بالألف واللام الذي أسند إليه الفعل الماضي (قام) وهو خالٍ من علامة تأنيث، والثاني والثالث متشابهان وفيهما الضمير (نون النسوة) حيث أسند إليه الفعلان المضارعان: (يلوم ويقول).

ومما يلاحظ أنه في الإسناد الأول: إسناد (قام) إلى الاسم الظاهر (العاذلات) جاء الفعل مذكرا ولعل ذلك لأن المقام مقام لوم وذم؛ فالشاعر ينأى بنفسه عن اللوم ولا يرضاه من هؤلاء العاذلات ولا من غيرهن؛ لأنه كثير الارتحال ليلا ونهارا، حريص على طلب المال ويبعد بنفسه عما يشينها ويعيبها ويتضح ذلك من خلال الأبيات اللاحقات حيث عطفهن بالفاء مما يدل على نأيه بنفسه عما يجلب إليها اللوم، والأبيات هن (ج2، الفارسي دون ت: 192):

فإن الفتى ذا الحزم رام بنفسِه..... جواشِن هذا الليْل كي يتمولا

ومَن يفتقِر في قومِه يحمَد الغنَى... وإن كان فيهِم واسِط العم مخولا

ويزرِي بعقل المرْءِ قلَّة مالِه..... وإن كان أسرْى من رجال وأطولا

كأِن الفتَى لَم يعْر يومَا إذا اكتسَى... ولمَ يَك صعلوكا إذا مَا تمولا

ولمَ يَك في بؤْس إذا بات ليلَة... يناغِي غزالا ساجِي الطرَّف أكحلا

ويؤخذ من ذلك أن التذكير أفاد التقليل كما قال الفراء. أما إذا أنث وقال (قامت) فيكون قد وصف نفسه بالخمول مما يستدعي توجيه اللوم الكثير إليه.

وقد يقول قائل: ربما ذكّر الفعل للضرورة الشعرية، والقول في ذلك أن هذا البيت من البحر الطويل الثاني، فإذا أنث الفعل كانت التفعيلة الأولى تامة مع استقامة الوزن، وبذلك يُردّ كون التذكير من أجل الضرورة، ولعله جاء بالتفعيلة ناقصة (مقبوضة) لأن توجيه اللوم إليه لعله يراه منقصة في حقه وحق من كان على شاكلته، ويبقى أنّ الشاعر اختار تذكير الفعل قاصدا ذلك لأن له نفسا همتها عالية تتجشم الصعاب وتخاطر من أجل كل ما يكسبه حمدا ويبعده عن كل ذم وخصوصا ذم العاذلات.

أما الموضع الثاني فهو (المضارع يلمنني) حيث أسند الفعل (يلوم) إلى نون النسوة وكما سبق فإن النون علامة القلة وإذا تقرر ذلك وكان الفعل مضارعا جيء به بالياء بدلا من التاء دلالة على قلة اللائمات، ومما يلاحظ أنه ذكّر الفعل في تفعيلة العروض، وكان بإمكانه تأنيثه فيقول (تلومني) فيكون الوزن مستقيما كذلك. فلما كان الوزن يستقيم في الحالتين يلاحظ أن الشاعر آثر التذكير على التأنيث لمعنى قصده وهو القلة. وما قيل عن الموضع الثاني يقال عن الثالث (يقلن) فهو مشابه له في المعنى وكذلك من ناحية الوزن العروضي؛ فالتذكير والتأنيث سواء في سلامة الوزن؛ فوزن (يقلن) العروضي مساوٍ لـ (تقول) وبذلك ينتفي القول بالضرورة الشعرية، فلما اختار التذكير لعله أراد معنى القلة.

ولعلك بعد هذا إذا وقفت على قول أبي تمام (ديوان أبي تمام، دون ت: 494. 497):

توفيتِ الآمالُ بعدَ محمد ******** وأصبحَ في شغل عنِ السفر السفرُ

فَتًى كُلَّما فاضَتْ عُيونُ قَبِيلةٍ ******* دماً ضحكتْ عنه الأحاديثُ والذكرُ

وما ماتَ حتى ماتَ مضربُ سيفهِ ** مِنَ الضَّرْبِ واعْتَلَّتْ عليهِ القَنا السُّمْرُ

فتى سلبتهُ الخيلُ وهوَ حمى لها ******** وبَزَّتْهُ نارُ الحَرْبِ وهْوَ لها جَمْرُ

وقدْ كانتِ البيضُ المآثيرُ في الوغى ******* بَواتِرَ فهْيَ الآنَ مِن بَعْدِهِ بُتْرُ ".

وقفت على معنى ودلالة الأفعال المؤنثة، فالآمال مُتوَفَّية وعيون القبيلة فائضة دما والأحاديث ضاحكة والقنا معتلّة وغيرها مما ورد في القصيدة، وحسبك قول ابن حجر: " وَلَمَّا أَنْشَدَ أَبُو تَمَّامٍ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ الْمَرَاثِي تُوُفِّيَتِ

الْآمَالُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَأَصْبَحَ فِي شُغْلٍ عَنِ السَّفَرِ السَّفْرُ قَالَ لَهُ أَبُو دُلَفٍ لَمْ يَمُتْ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا الشِّعْرُ" (ابن حجر: 416).

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ترجيح قول الفراء أن تذكير الفعل مع الجمع وشبهه يفيد القلة وتأنيثه معها يفيد الكثرة.
- ما قاله ابن يعيش فيما زعمه عن الكوفيين مردود، والراجح قول الفراء.
- من خلال الدراسة تبيّن أن رأي الفراء يمثل رأي المذهب الكوفي؛ لأن الكسائي زعيم المذهب الكوفي يقول به كذلك ولعل السبب في اشتهار الفراء بهذا القول تداول كتابه معاني القرآن.
- القلة تارة تكون حقيقية كما وضعها النحويون بين الثلاثة والعشرة، وتارة أخرى تكون مجازية بمعنى أنها أكثر من حد القلة الموضوع ولكن مقارنة مدلول القلة المجازية مع جنسه يكون قليلا كأنه في حيز القلة الحقيقي من ثلاثة إلى عشرة ووضح ذلك في قول من قال إن النسوة اللائي قلن ما قلن عن امرأة العزيز كان عددهن أربعين امرأة. وفي قوله تعالى (والوالدات يرضعن).
- استطاعت الدراسة من باب تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع وشبهه أن ترجح القلة على الكثرة في بيت حسان بن ثابت بعد أن كان النظرة النقدية للبيت موجهة للجموع وأوزانها وإلى الكلمات ودلالتها المعجمية منفصلةً عن السياق؛ وبذلك أثبتت أهمية ما للأفعال مع الجموع من خلال السياق مستعينة برأي الزجاجي وما معه من أقوال.
- لعله هناك علاقة بين الكثرة والقلة وتأويل النحويين (جماعة) إذا كان الفعل مؤنثا، وتأويلهم (جمعا) إذا كان الفعل مذكرا؛ إذ الفرق واضح في أن عدد أحرف (جماعة) أكثر من (جمع)؛ فلما كان كذلك أعطوا الكثرة تأويل (جماعة)، والقلة تأويل (جمع)

التوصيات

إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية سواء أكانت في القرآن الكريم أم الحديث النبوي أم الشعر العربي في عصوره المختلفة.

المصادر

1. القرآن الكريم.

2. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري(1997). **الكامل في التاريخ:** تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

3. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك(1420هـ). **البديع في علم العربية:** تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، ج1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية.

4.ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: 392هـ). **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت.

5.ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن (1419هـ). **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، ج2، وج10، مكتبة نزار مصطفى الباز ، المملكة العربية السعودية.

6.ابن رسلان ، شهاب الدين أبو العباس (2016). **شرح سنن أبي داود**، تحقيق عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط ، ج15، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث الفيوم، جمهورية مصر العربية.

7.ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. **الأصول في النحو**، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

8.ابن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة (2004). **تفسير يحيى بن سلام** ، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي،ج2، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

9.ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ج1، وج11، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.

10.ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (1984). **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد** ، ج2، وج10، وج16، وج26 ، الدار التونسية للنشر ، تونس.

11.ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ج1، وج3، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

12.ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله (1387هـ). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري ، ج1، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب.

13.ابن مالك، محمد بن عبد الله (1990). **شرح تسهيل الفوائد** ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، ج1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، لبنان .

14.ابن معطٍ ، العلامة يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (2010). **ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة**، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر.

15.ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر (2008). **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ، ج 26، دار النوادر، دمشق ، سوريا.

16.ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (1979) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ج4، دار الفكر، بيروت ، لبنان.

17.ابن منقذ الكناني، أبو المظفر مؤيد الدولة (2010). **البديع في نقد الشعر**، تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد مراجعة: الأستاذ إبراهيم مصطفى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي –الإقليم الجنوبي –الإدارة العامة للثقافة، الجمهورية العربية المتحدة.

18.ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (2001). **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له الدكتور إميل يعقوب، ج1، وج3، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

19. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (1420هـ) **. البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دون ، ج1، وج 3، وج 4، وج6، وج8، دار الفكر، بيروت ، لبنان.

20.أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (1420هـ) **. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، تحقيق د. حسن هنداوي ، ج6 ، دار القلم .

21.أبو الفداء، إسماعيل حقي بن مصطفى (المتوفى: 1127هـ) **روح البيان**، ، ج2، الناشر: دار الفكر ، بيروت ، لبنان.

22.بن كلثوم ، عمر (1991). **ديوان عمرو بن كلثوم** ، جمعه وحققه وشرحه أميل بديع يعقوب، ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

23.أبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي (1900) . **ديوان أبي تمام** ، نظارة المعارف الجليلية .

24. بدر الدين العيني، **أبو محمد محمود** (2019) . **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دون طبعة وتاريخها، ج2، وج24، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

25.البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (1997) . **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4 ، ج 8، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر.

26.البغوي، محيي السنة (1997) . **معالم التنزيل في تفسير القرآن ، تفسير البغوي،** حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، ط4 ، ج4 ، دار طيبة للنشر والتوزيع .

27.البقاعي، إبراهيم بن عمر (1984). **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، ج15، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة.

28.البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد (1418هـ). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ج3، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

29.الخفاجي، شهاب الدين أحمد (2008). **حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البيضاوي،** ج 2، دار صادر ، بيروت ، لبنن.

30.الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن (1418هـ). **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** ، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ج3، وج4، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

31.الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (1422هـ). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، ج3، وج5، ج6، وج7، وج8، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان.

32.الرضي الأستربادي، محمد بن الحسن (1975). **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب** ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.

33.الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر(1420هـ). **التفسير الكبير**، ط3، ج2، وج6، وج18، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

34. الزبيدي، الإمام زين الدين أحمد (2005). **مختصر صحيح البخاري المسمى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، اعتنى به أبو عبد الله/ محمود بن الجميل، مكتبة الصفا.

35. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (1988). **معاني القرآن وإعرابه** تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ، ج1، وج3، وج4 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان.

36. الزجاجي، أبو القاسم (1986). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط5، دار النفائس ، بيروت ، لبنان.

37. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، ج2، وج3 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان.

38.الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993).**المفصل في صنعة الإعراب**: تحقيق د. علي بو ملحم، 1993م، ج1مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان.

39.السكاكي، يوسف بن أبي بكر (1987). **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط2، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

40ـ السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (2010). **بحر العلوم** ، ج1، وج2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

41. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد (1997) **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ج3، دار الوطن، الرياض ، السعودية.

42. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين (1994). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، ج 6، دار القلم، دمشق ، سوريا.

43ـ السنيكي، زكريا بن محمد (2005). **منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري**، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي ، ج 3، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

44. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (1996).**الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، حقق أصله وعلق عليه أبو إسحق الحويني الأثري ، ج 5، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية.

45. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (2019). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الحميد هنداوي ، ج1، المكتبة التوفيقية – مصر.

الأشموني، **علي بن محمد** (**1998**). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

46. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (2007). **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)** ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي ، ج 7، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية.

47. الشهاب الأندلسي أحمد بن محمد (2001). **الحدود في علم النحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، ع112 ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية.

48.الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ، ج 2، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.

49.علي، الدكتور جواد علي (2001).**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط4 ،ج2 ، وج 8، دار الساقي، مصر.

50.. الأنباري، أبو بكر (1981) . **المذكر والمؤنث**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ج1، وج2 ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، وزارة الأوقاف ، جمهورية مصر العربية.

51.. الأنصاي ، حسان بن ثابت (2006). **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، تحقيق عبد الله سندة ، دار المعرفة بيروت، لبنان.

52.الفرزدق ، غالب بن صعصعة أبو فراس(1987). **ديوان الفرزدق** ، شرحه وطبعه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

53. الفارسي أبو القاسم، زيد بن علي. **شرح كتاب الحماسة للفارسي**، تحقيق د. محمد عثمان علي، ج2، دار الأوزاعي، بيروت ، لبنان.

54. الفراء أبو زكريا ، يحيى بن زياد (2017). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،ج1، وج2، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر.

55. القزاز، محمد بن جعفر (المتوفى: 412هـ). **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي ، دار العروبة، الكويت ،بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

56.القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر (1996). **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ط7، ج2، وج5، وج10، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.

57.القالي ، أبو علي و إسماعيل ، بن القاسم بن عيذون (1926). **الأمالي** ، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط3، ج2، دار الكتب المصرية ، مصر.

58.القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (المتوفى: 465هـ). **لطائف الإشارات ـ تفسير القشيري**، المحقق: إبراهيم البسيوني ، ط3، دون تاريخ، ج2، وج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر.

59. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (1998). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** ، تحقيق: عدنان درويش ، محمد المصري، ج1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان.

60.. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (2010). **تفسير الماوردي ـ النكت والعيون** ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، ج3، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

61.. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ج 2، دار الفكر العربي، بيروت ، لبنان.

62. الواحدي، أبو الحسن علي (1415 هـ). **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي .، ج 1، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية –دمشق، بيروت.

63. الواحدي، أبو الحسن علي (1415 هـ). **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي ، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

64. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.